الأنباء
الثلاثاء 28 مايو 2013

بعد معارضة مفتي لبنان للتمديد للبرلمان

شربل يعلن 7و9 يونيو موعداً لاقتراع المغتربين في الكويت وأستراليا ومصادر بكركي: الراعي حذّر القيادات المارونية من تبني التمديد

إلى التمديد لمجلس النواب
دُر.. هكذا يبدو مآل الاتصالات والمشاورات الجارية حول قانون الانتخابات المتعثر، والاستحقاق الانتخابي المحكوم بالفراغ، في ظل التوترات الأمنية المتصاعدة على إيقاع الحرب المحمومة التي يشنها النظام السوري على شعبه، والتي امتدت نارها الى طرابلس، عاصمة شمال لبنان، وامتدت صباح الأحد الى الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث معقل حزب الله المتورط في تلك الحرب.

هذه التطورات عززت الأسباب السياسية الموجبة لتمديد ولاية مجلس النواب المطل على نهاية الولاية، في العشرين من الشهر المقبل، خصوصا أن الحرب السورية مفتوحة على الأسوأ، بعد دخولها في نفاق صراع المصالح الدولية.

وعلى هذا ينتظر خروج صورة الوضع النيابي من غرفة العتمة، هذا الأسبوع، علما أن باب الترشيحات للانتخابات على أساس «قانون الستين» النافذ، أقفل عند منتصف الليل الفائت، بالاضافة إلى إعلان وزير الداخلية مروان شربل لقبيل جلسة الحكومة أمس «أنه تم تحديد يومي 7و9 يونيو لاقتراع المغتربين، لافتا إلى «أن هناك 3 دوائر اغترابية استوفت الشروط هي: الكويت ومالبورن وسيدني»!، ومن ثم اعلان الحكومة 16 يونيو المقبل موعدا لإجراء الانتخابات النيابية في لبنان.

التمديد بات مسلما به من حيث المبدأ، على مستوى قوى الثامن من آذار، وعلى رأسهما الرئيس نبيه بري وحزب الله، ويبدو أن رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط بات مقتنعا بالأسباب الأمنية والسياسية الموجبة التي يتبناها بري والحزب، في حين مازال الموضوع على مستوى 14 آذار وتحديدا تيار المستقبل، الذي لا يبدو جاهزا لإجراء الانتخابات في 16 يونيو، ولا حتى في منتصف يونيو، لظروف واعتبارات كثيرة، لكن نائبا من حلفاء التيار في 14 آذار أبلغ «الأنباء» بأن أركان المستقبل بدأوا يتحدثون عن إمكان القبول بالتمديد للمجلس مدة سنة وشهرين أو ثلاثة أشهر، وليس الى سنتين كما يفضل الرئيس نبيه بري وحزب الله، بحيث تجرى الانتخابات في سبتمبر 2015، تجنبا لإجرائها في شتاء ذلك العام.

وكان رئيس المجلس نبيه بري أجرى اتصالا بالبطريرك الماروني بشارة الراعي بعد ظهر الأحد، قبيل زيارة العماد ميشال عون الى بكركي، وعرض معه دواعي التمديد لمجلس النواب.

الرئيس بري قال أمس انه سيدعو الى جلسة نيابية عامة قبل 31 من الشهر الجاري لأن الفراغ ممنوع.

وأضاف بري انه يتشاور مع الاطراف السياسية حول صيغة للتمديد للمجلس، متوقعا أن تصله ردود عليها خلال 24 ساعة من اليوم الثلاثاء.

وبعد تسلمه الردود سيدعو بري هيئة مكتب المجلس، تمهيدا للدعوة الى عقد جلسة عامة، مشددا على أن يتم التمديد بالتوافق وقال انه يفضل التمديد بين سنة ونصف السنة وسنتين، لأنه ليس في الأفق ما يوحي بإمكان إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر.

وأضاف: بعد طي ملف الانتخابات سيسعى جاهدا الى عقد طاولة حوار إسلامي - إسلامي وزار بكركي صباح امس رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي وعرض معه المستجدات، ونقل ميقاتي عن الراعي رفضه التمديد بالمطلق، وترحيبه بالتمديد التقني القصير بعد اقرار قانون الانتخاب في مجلس النواب.

وقبيل انعقاد الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء في بعبدا، زار البطريرك الراعي القصر الجمهوري في بعبدا وكان الاستحقاق الانتخابي محور اللقاء، خصوصا مقررات مجلس الموارنة الذي انعقد قبل الظهر، وقرر ضمن ما قرر عدم التمديد لمجلس النواب قبل قانون الانتخاب الذي يجب ان يكون على قياس الوطن.

ونقلت اوساط بكركي لـ «الأنباء» عن البطريرك الراعي تحذيره للقيادات المارونية من مغبة تبني التمديد لمجلس النواب، موضحا ان السنة والشيعة المتورطين في احداث القصير السورية يريدون تأجيل الانتخابات، مع اظهار التمديد لمجلس النواب، كمخرج للخلافات بين المسيحيين.

ويرى الراعي ان التمديد للمجلس يشوه صورة لبنان الديموقراطي في الخارج.

في هذا الوقت، قلل النائب احمد فتفت عضو كتلة المستقبل من جدوى الحوار الذي يتحدث عنه الرئيس بري لأن التناقض مع حزب الله مازال عميقا.

واضاف فتفت لقناة «المستقبل»: كيف يمكننا الحوار مع الحزب وهو يخوض حرب النظام السوري في القصير وليوم لم يسلم المتهمين بقتل الرئيس رفيق الحريري؟

وتابع يقول: اذا لم تحل هذه التراكمات، خصوصا بعدما بلغت الصواريخ الضاحية الجنوبية والمطلة في اسرائيل فلا سبيل للحوار.

وحول التمديد لمجلس النواب، قال فتفت: نحن في المستقبل مع التمديد لفترة وجيزة بعد اقرار قانون للانتخابات.

وردا على ما نشر في جريدة «السفير» من اقتراح بالتمديد لمجلس النواب مدة سنتين مقابل تشكيل حكومة برئاسة سعد الحريري، قال فتفت: هذا الكلام مناورة واضحة من حزب الله، فالحريري لا يمكن ان يترأس حكومة بين اعضائها وزراء من حزب الله في وقت يخوض الحزب حربا في القصير السورية.

وعلمت «الأنباء» ان الرئيس بري تواصل مع قيادة المستقبل مستوضحا موقفها بعد بيان مفتي الجمهورية الرافض للتمديد، وكان جواب المستقبل ان بيان المفتي لا شأن لها به.

الرئيس بري كان اعتبر القانون المختلط الذي تدعمه القوات اللبنانية اسوأ من قانون الستين، وقال مصدر في القوات معلقا: قد يكون اسوأ منه بكثير لكنه افضل للمسيحيين من الستين.

وقال وهبي قاطيشا مستشار سمير جعجع ان انقلاب بري على المختلط ناجم عن تعليمات وصلت تطالب باعتماد التمديد.

العماد ميشال عون الذي التقى البطريرك الراعي في بكركي بعد لقاء الراعي بسمير جعجع اعلن الحرم على قانون الستين ثم على التمديد للمجلس، لكنه عاد واعترف بأنه لا خيار الا بالستين او التمديد.

القوات اللبنانية تعتبر العماد عون المخدوع الاول من قبل حلفائه الذين كانوا ينومونه حينا على حرير الحزب وحينا على صوف الاستاذ وحينا على ريش نعام بشار لينتهي الامر الى القول ان قانون الستين هو افضل المتوافر، والا فالتمديد تجنبا للفراغ. وفي رأي القوات ان قوى 8 آذار المهيمنة على المجلس والحكومة وعلى الدولة ومواردها الشرعية وعلى شبكات التهريب ومع ذلك لا تريد دولة حتى ولو كانت في عبها.

ويبقى التعويل على الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء الذي انعقد عصر امس، وبعد اقفال باب الترشيحات للانتخابات بالاستناد الى قانون الستين.

وتبقى الحالة الامنية المعزى اليها التسبب في التمديد المطروح لمجلس النواب في الصدارة، ففي طرابلس توصلت فعاليات المدينة الى حد من التهدئة بين جبل محسن وباب التبانة امس، حيث شهدت المنطقتان حركة لافتة نسبيا في الاسواق، وكذلك الحال في الضاحية الجنوبية التي انتشرت فيها قوات من حزب الله تحسبا واحترازا من ان يتبع اطلاق الصواريخ اول من امس تحريك للسيارات الملغومة.

ولوحظ انه في حين كان السيد حسن نصرالله يتحدث عن القتال والانتصار في القصير، كان حليفه نبيه بري يشدد على السلام والاصلاح في الدولة السورية، ويرفض استخدام السلاح في سياق المطالبة بالاصلاح او ضد المطالبين بالاصلاح.

اما حزب الله فقد قال في بيان له ان الاعتداء المفخخ بصواريخ الفتنة لن يبتزنا ولئن توافر له غطاء بمواقف سياسيين لبنانيين بعضهم مقيم في الخارج وبعضهم تحدث من الخارج.

والمقصود هنا الرئيس سعد الحريري الذي تقول «المنار» انه نزع الصفة اللبنانية عن حزب الله.

والراهن ان لبنان الدولة يسعى الى الحياد، وحزب الله يعمل للجهاد من البوسنة والهرسك الى اميركا اللاتينية مرورا بمصر والبحرين واوروبا الشرقية فسورية وصولا الى الجولان المحتل الذي تحركت امواج مقاومته الساكنة منذ اكثر من 40 عاما على ايقاع خطاب نصرالله ما قبل الاخير.

ويمكن اضافة الضاحية الجنوبية للعاصمة، معقل حزب الله، الى لائحة احداثيات خصوم الحزب المتضررين من جبهاته الكثيرة والمتخوفين من بدايات مرحلتيه الجديدة المطلقة تحت عنوان «حماية ظهر المقاومة» وأساسها انغماس الحزب في الحرب الدائرة بمشاركة النظام السوري.

لكن قياديا قريبا من 14 آذار نصح الحزب بالقليل من المكابرة او الهروب الى الامام، مذكرا بالمثل القائل «من يزعجه الدخان لا يشعل النار».

● بيروت ـ عمر حبنجر

انتشار الجيش اللبناني في مناطق الاشتباك في طرابلس (محمود الطويل)

انتشار مسلح لحزب الله في الضاحية تخوفاً من تحريك السيارات الملغومة بعد الصاروخين

فتفت: حكومة برئاسة الحريري لقاء التمديد سنتين مناورة.. ولا مجلس وزراء بعضوية حزب الله مادام يحارب في القصير

أمل أن يتم التوافق على قانون انتخابي يخرج لبنان من محنته

موسى لـ «الأنباء»: «الصواريخ على الضاحية محاولة لإثارة الفتنة وجر اللبنانيين للاقتتال»

اعتبر عضو «كتلة التنمية والتحرير» النائب د.ميشال موسى «ان إطلاق الصواريخ على الضاحية الجنوبية هي محاولة لإثارة الفتنة وجر اللبنانيين الى الاقتتال»، مؤكدا أن اللبنانيين أوعى من أن ينجروا الى الاهداف التي يسعى اليها المخول بالأمن»، مشددا على «ان ثقتنا كبيرة بأجهزتنا الأمنية وبجيشنا وبالقضاء في كشف الفاعلين وإنزال العقوبات بحقهم».

ودعا موسى في تصريح لـ «الأنباء» اللبنانيين الى تحصين ذاتهم من خلال عدم الانجرار الى الفتنة، مشيرا الى أن «لبنان مر بمثل هذه المراحل ويعرف مدى عواقب هذا الأمر»، مشددا على ضرورة قمع الفتن وقطع دابرها في مهدها لكي يتخطى لبنان هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة وينطق أكثر الى إعادة تكوين مؤسساته من مجلس النواب وتشكيل الحكومة».

وتوجه موسى الى جميع القيادات والمسؤولين بضرورة أن يتحلى الجميع بدرجة كبيرة من الوعي لكي نبعد بلدنا عما يخطط له العدو الإسرائيلي المستفيد الأول من الانقسام اللبناني، والذي يسعى الى تعميق النزاعات بين اللبنانيين وضرب وحدتهم لتحقيق أهدافه ومخططاته، مشددا على التمسك بالوحدة والتضامن بين جميع اللبنانيين بمختلف تلاوينهم السياسية والروحية، مؤكدا أن الوحدة هي الأساس في أن يبقى لبنان المثال في عيشه وتوحد أبنائه ووعيه من إنقاذ ذاته مما يجري في المنطقة اليوم. لافتا الى عدم وجود شيء جديد على صعيد قانون الانتخابات، آملاً أن يتم التوافق على قانون يخرج البلاد من محنتها.

● بيروت ـ أحمد منصور

ميشال موسى

تحليل إخباري

الاستهداف الصاروخي لـ «الضاحية الجنوبية»: تطور أمني خطير ورسالة سياسية ساخنة

سقوط صاروخين على الضاحية الجنوبية وعند تخومها (منطقة الشياح) هو التطور الأمني الأخطر في لبنان ويكاد أن يتجاوز ـ رغم محدودية الاستهداف والخسائر البشرية ـ خطورة الاشتباكات الطائفية الدائرة في طرابلس والتوتر المتفاقم في صيدا التي باتت تختزن كل عوامل الانفجار، ليس فقط لأن هذا القصف الصاروخي تجرأ على ضرب معقل حزب الله في الضاحية الجنوبية أو لأن الخرق الأمني وصل الى بيروت في توقيت سيئ للغاية عشية انطلاق موسم الصيف، وإنما لأن هذه الحادثة التي كان إجماع على توصيفها بـ «التخريبية والإرهابية» تنبئ بمرحلة جديدة في لبنان تتغير فيها قواعد اللعبة والاشتباك الأمني السياسي ربطا بالأزمة السورية وانعكاسا لها.

لم يتأخر الكشف عن مصدر هذين الصاروخين من نوع غراد، وتبين بعد ساعات قليلة أنها أطلقت من خراج بلدة عيتات الواقعة في قضاء عاليه وهي بلدة اشتهرت أيام الحرب (جبهة عيتات ـ سوق الغرب) وواقعة ضمن نطاق نفوذ الحزب الاشتراكي و«جبل وليد جنبلاط»، ولكن بالتأكيد لا علاقة للاشتراكي ورئيسه بما جرى، لا بل أبدى جنبلاط كل تعاطف مع «الضاحية» وأبدى انزعاجه من دخول جهة ثالثة على خط التشويش على علاقته مع حزب الله وانطلاقا من الجبل، وكانت هذه الحادثة سببا مباشرا في تسريع حركة جنبلاط المنسقة مع بري في اتجاه التمديد وفي تسريع الخطى باتجاه فتح قنوات تواصل وحوار بين المستقبل وحزب الله رغم كل التوتر والتشنج والانقطاع الحاصل.

الاهتمام تحول في اتجاه تحديد الجهة التي تقف وراء هذا الاستهداف الصاروخي وهويتها السياسية. وفي ظل غياب أي أدلة وقرائن حسية حتى الآن على تورط جهة معينة وعدم إقدام أي جهة على تبني هذه العملية ليبقى الصاروخان «لقيطين» ومجهولي المصدر السياسي والأمني لا الجغرافي، وان كان حصل نوع من لغط وبلبلة على مستوى الجيش الحر (عندما حذر أحد قادته النقيب عمار الواوي من أن ما حصل هو مقدمة لنقل المعركة الى لبنان، وأن ما يجري في القصير سيكون له امتداد وانعكاس في بيروت، ليسارع أحد المسؤولين في الجيش الحر فهد المصري ومثله الناطق الإعلامي باسمه لؤي المقداد الى نفي أي علاقة لـ «الحر» بقصف الضاحية)، فإن باب التكهنات والتحليلات فتح على مصراعيه، وتم التركيز فيها على أمرين أساسيين:

● الأول: الربط المباشر بين خطاب أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله وإطلاق الصاروخين على الضاحية، ويستند أولا الى «الرابط الزمني» لأن القصف حصل بعد ساعات على هذا الخطاب وبدا ردا مباشرا عليه. وأبرز ما تضمنه هذا الخطاب الدعوة الى «تحييد لبنان عن الحرب السورية ودعوة الأطراف اللبنانية المؤيدة للنظام والمعارضة في سورية الى أن تتقاتل في سورية ولا تنقل الحرب لا الى طرابلس ولا الى أي مكان آخر في لبنان. وكان خطاب السيد نصرالله واضحا ومباشرا و«صادما» في تأكيد الوقوف الى جانب النظام السوري حتى النصر، وفي وضع الخطر الآتي من جهة الشمال (سورية) في مرتبة الخطر الآتي من جهة الجنوب (إسرائيل)، وفي إعطاء تبريرات استراتيجية لمشاركة حزب الله في القتال في سورية لحماية ظهر المقاومة وسندها وحتى لا يضطر حزب الله في المستقبل الى مقاتلة «التكفيريين» في لبنان. أما المضمون الأساسي الذي انطوت عليه رسالة الصاروخين فهي أن الفصل بين الساحتين السورية واللبنانية لم يعد ممكنا بعد انخراط حزب الله في القتال في سورية، وأن حزب الله لن يستمر في وضع مريح داخل لبنان إذا استمر في قتاله داخل سورية

● الأمر الثاني في مجال تحديد المسؤوليات وتوجيه الاتهامات الذي أخذ في الاعتبار هو الربط بين «صاروخي الضاحية» و«صواريخ الهرمل»، بمعنى أن الجهة التي تقصف هناك هي نفسها التي تقصف هنا وبالصواريخ ذاتها وأيا تكن الأداة المنفذة، سورية أو فلسطينية أو لبنانية، وبالتالي فإن ما حصل في الضاحية هو امتداد أمني لما يحصل في الهرمل ويعلن اتساع نطاق الحريق وتمدد الأزمة السورية في اتجاه العمق اللبناني.

هذا التطور الأمني في اتجاه الضاحية الجنوبية لم يكن مفاجئا في حصوله بعدما كانت سبقته تهديدات صادرة عن جهات متطرفة تلميحا أو تصريحا بأن الضاحية في قائمة الأهداف. وربما عنصر المفاجأة يكمن في الطريقة المستخدمة، عبر القصف الصاروخي من الداخل اللبناني وليس من خارج الحدود، بعدما كانت التوقعات والتقديرات تصب في اتجاه حصول عمليات تفجيرية إرهابية على غرار ما يحدث في العراق وسورية. وهذا الاحتمال يضعه حزب الله في حسابه ولهذه الغاية بدأ منذ فترة حالة استنفار أمني غير منظور لإبقاء الوضع تحت المراقبة في سياق «الأمن الوقائي». لكن حزب الله دخل في مرحلة جديدة يواجه من خلالها خطرين متساويين (إسرائيل والتكفيريين) بحسب وصفه، والمحاربة على جبهتين: الإسرائيلية والسورية، ولمواجهة ضغوط أمنية متزايدة في الداخل تصاحبها ضغوط سياسية متزايدة من الداخل والخارج وصولا الى وضع حزب الله على لائحة الإرهاب بسبب تدخله في سورية.

أكد لـ «الأنباء» أن الوضع في لبنان لا يستقيم إلا بإعطاء الرئيس إمكانية استنباط المخارج

فرنجية: نصرالله يكتب حساباته على جداول سبقها الزمن بينما تتمحور المفاوضات الأميركية ـ الروسية حول هوية النظام البديل

رأى عضو الأمانة العامة في قوى «14 آذار» النائب السابق سمير فرنجية أن اطرافا اقليمية عديدة وفي طليعتها النظام السوري تتقاطع مصالحها مع مصلحة مطلقي صواريخ الغراد على منطقة الشياح في الضاحية الجنوبية، او اقله تستفيد من رسائلهم لتسعير الصراع المذهبي القائم بدءا من العراق وانتهاء بلبنان، مشيرا الى ان الاخطر من هذه الرسائل الصاروخية يكمن بعدم اضطلاع اللبنانيين بمسؤولية تصديهم بجدية لمحاولات نقل الفتنة المذهبية ودرء مخاطرها، وذلك لاعتباره ان اللبنانيين يتلهون بقوانين الانتخاب وتشكيل الحكومة والبحث بجنس الملائكة، في وقت يقف فيه لبنان على ابواب حرب اهلية ستقضي عليه حال اندلاعها وتؤول الى سقوط الدولة بكل ما فيها من مقومات.

ولفت فرنجية في تصريح لـ «الأنباء» الى ان تورط «حزب الله» عسكريا في الوحول السورية وبمعزل عن موقفه الداعم للنظام، لا يمكن لأي عاقل تقبله ايا تكن مبررات الحزب وأسبابه، خصوصا ان لبنان كان ومازال يناشد العالم لوقف تدخلات الآخرين بشؤونه، فمن المرفوض بالتالي ان يبادر «حزب الله» الى القتال في دولة عربية تحت عنوان «حماية ظهر المقاومة ولبنان وفلسطين»، معتبرا ان هذا المنطق الاخرس والملتوي اقل ما قد ينتج عنه هو حرب أهلية غير محدودة تدخل لبنان في نفق طويل الامد من الظلام، معتبرا في المقابل ان منطق دعوة السيد نصرالله اللبنانيين الى التقاتل على الاراضي السورية من جهة واعترافه بمشاركة «حزب الله» في حرب البوسنة والهرسك من جهة ثانية، دليل على حالة الارباك الكبير الذي يعيشه السيد نصرالله، وكأنه يدعو الى استنباط معادلة متوازنة بين اللبنانيين تخرجه من حالة الشواذ الذي يتخبط به.

واشار فرنجية الى ان السيد نصرالله يدرك تماما وأكثر من اي شخص آخر ان النظام السوري انتهى واصبح خارج المعادلات العربية والدولية، الا انه (أي نصرالله) يحاول انعاش النظام في غرفة العناية الفائقة بجرعات من الأوكسجين المنتهية الصلاحية، التي باتت غير قادرة على إحياء الموتى، وذلك بهدف اطالة امد الحرب السورية املا منه بأن تحمل معها الاشهر المقبلة بعض المفاجآت المستحيلة، مشيرا بمعنى آخر الى ان السيد نصرالله يكتب حساباته على جداول سبقها الزمن، بدليل ان المفاوضات القائمة بين روسيا والولايات المتحدة حول سورية تتمحور حول هوية النظام البديل وليس حول كيفية ابقاء النظام الحالي، معتبرا بالتالي ان المطلوب اليوم وبالحاح هو عودة «حزب الله» الى المنطق الطبيعي لمسار الامور عبر انسحابه فورا من الاراضي السورية وتجنيب لبنان تداعيات مشاركته في حرب محسومة النتائج سلفا من قبل دول القرار والمجتمع الدولي، خصوصا ان سقوط النظام السوري وان كان هزيمة لإيران الا انه لن يكون انتصارا لاحد في لبنان لا لـ «14 آذار» ولا لغيرها من المناهضين للنظام المذكور.

وردا على سؤال ختم فرنجية مؤكدا ان الوضع في لبنان لن يستقيم بمجرد انسحاب «حزب الله» من الوحول السورية او حتى بتغيير سياسته، انما بإعطاء اللبنانيين كل اللبنانيين بما فيهم «حزب الله» رئيس الدولة العماد ميشال سليمان امكانية استنباط المخارج والخطوات المناسبة ليس فقط لتطبيق «إعلان بعبدا» انما ايضا لرسم مخطط ما بعد تطبيقه، لوقف كل ما من شأنه تهديد البلاد بانزلاقها نحو حرب اهلية، خصوصا ان سلاح «حزب الله» تم ضبطه بالقرار 1701 وبات وجوده غير ذي جدوى ان لم يجر تسليمه الى القوى العسكرية الشرعية.

● بيروت ـ زينة طبارة

سمير فرنجية

«تيار أهل السنة» مولود سياسي يهدف إلى توحيد القوى السلفية في لبنان

مولود «سلفي» أبصر النور مؤخرا تحت اسم «تيار أهل السنة» الذي يعتبر بحسب بيان ان من اهدافه حماية وتعزيز حقوق اهل السنة في المجالات كافة، وعلى مختلف المستويات وإزالة كل اشكال التشويه والإلغاء والهيمنة، والسعي الى توحيد صف اهل السنة على مرجعية الاسلام كنظام شامل وكامل.

وتشير المعلومات في هذا السياق، الى ان التيار قد شكل مجلسا إداريا يضم المشايخ ربيع حداد وسالم الرافعي وحسن عبدالرحمن ورائد حليحل وأحمد عمورة ولقمان الخضر.

وعقد هؤلاء اجتماعا تحضيريا تم خلاله تأسيس مجلس علمي يتولى دراسة الفتاوى وتحديد المسار الديني للتيار ومجلس إداري يتولى الاتصالات السياسية ويصدر المواقف المتعلقة بالحالة اللبنانية والإقليمية.

وتحدثت المعلومات عن توجه لدى مؤسسي التيار الى بلورة مشروع مستقبلي يرمي الى ترتيب البيت السلفي الداخلي على مستوى لبنان، على ان يتوج ذلك بخطوة تطويرية باتجاه إنشاء حزب سلفي سياسي في لبنان يتقدم الى وزارة الداخلية للحصول على رخصة، وأن يقدم مشروعه الإسلامي وأن يكون له موقفه المبني على الشريعة شأنه في ذلك شأن سائر الأحزاب اللبنانية.

● بيروت ـ محمد حرفوش